

تحقيق

هي قصاصة ورق صغيرة. كان من المفترض أن تعبر - سرّاً - من مؤسسة كهرباء لبنان إلى مكتب النائب العام المالي، إلا أنها انحرفت صدفة عن مسارها، وصارت «للعوم». قصاصة صغيرة، سرّبتها حملة «بدنا نحاسب»، وفضحت من خلالها أسماء سياسيين، «انكسروا» على فاتورة الكهرباء، وتسرّروا عليها 15 عاماً، متكئين على «حصانتهم». حدث ذلك، في أيلول الماضي، عندما كانت القصاصة تحمل فقط 13 سياسياً. أما الآن، وقد لحقتها ورقة أخرى تحمل 26 آخرين، فقد صار من المغربي معرفة ما إذا دفع هؤلاء ديونهم المستحقة للدولة أو لا؟

اضحكوا مع السياسيين: لهذه الأسباب لم ندفع الف



راجانا حمية

ذات صيف، أقفل وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر أبواب بيته البيروتي، حسبما يروي، ولجأ إلى بيت الضيعة، مصطافاً... وباحثاً عن «المفاتيح» التي ستأتيه بالأصوات التي ستحمّله إلى مقعده النيابي. حدث ذلك عام 1996، في أول موسم نيابي لزعيتر. يومذاك، فتح المرشح «عزّيته» لقاصديه، مستمعاً إلى همومهم ومطالبهم. في ذلك الوقت الذي كان فيه «البيك»، كما يناديه أبناء الضيعة هناك، يغدق خدماته، كان عداد الكهرباء في المنزل البيروتي يكمل عمله. يحتسب «الكيلواط» المصروفة، التي بلغت قيمتها أحد عشر مليون ليرة. لم يسدها النائب الفائز بثلاث دورات انتخابية وتمديد. بل تركها معلقة في فاتورة. لا لأنه لا يملك المال، بل لأنه «صاحب حصانة»، كما بقية غيره، منهم عاصم قانصو وعبد اللطيف الزين وكريم الراسي وناصر قنديل (مع حفظ الألقاب) وآخرون لا تزال أسماءهم طي الكتمان. خمسة عشر عاماً، و«الفواتير»، بلا

حساب. لم يدفعها هؤلاء، بقيت كذلك، حتى تسلّم المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم لأثمة تضمّ أسماء ثلاثة عشر سياسياً لم يسدّدوا فواتير الكهرباء، تعود بمعظمها إلى ما قبل العام 2001. كان يمكن أن تدقّ هذه الفواتير معلقة لو لم يطلب القاضي إبراهيم من مؤسسة كهرباء لبنان قطع التيار الكهربائي عن منازل المعنّين، مستنداً إلى «الإخبار» الذي تقدّم به وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس بشأن الهدر الحاصل في مؤسسة كهرباء لبنان وسرقة الأموال العامة. يومها، طلب إبراهيم من المؤسسة مجموعة من الاستفسارات، «من بينها لأثمة بأسماء المتخلفين عن الدفع»، بحسب ما تشير مصادر المؤسسة. هذا الإخبار كانت نتيجته لأثمتين من المتخلفين حتى الآن. الدفعة الأولى تضمّ ثلاثة عشر سياسياً (قيمة فواتيرهم غير المسددة تقدّر بنحو مليار و200 مليون ليرة)، فيما تضمّ الثانية ستة وعشرين سياسياً وحوالي ستة وثلاثين رئيس بلدية وفاعليات ومنتجعات سياحية وشركات تجارية وعقارية ومصارف، بحسب المؤسسة أيضاً.

تسعة وثلاثون سياسياً، إذاً في اللاأثمتين. لا يهّم إن كانت ثمة دفعة ثالثة ورابعة. المهم الآن، هو الإجابة عن السؤال: ما الذي حصل لتحمل ثمة هؤلاء ما لا عاماً؟ يبدو أن لا أحد يملك جرأة الجواب، فمؤسسة كهرباء لبنان تتحفّظ عن الإجابة، لأن المتخلفين يتمتعون بحصانة تحميهم من المحاسبة. هذه المؤسسة هي نفسها التي تقطع التيار عن منازل الفقراء، بمخالفة أو من دونها.

أما الآن، وقد تسرّبت بعض الأسماء، بات السؤال مغرياً لمعرفة من الذي سدّد فاتورته منهم، وما كانت أسباب التخلف عن السداد. المضحك هنا أن لا أحد من السياسيين الذين تحدّثنا إليهم اعترف ديونهم، فيما أبدى البعض دهشته، سائلاً «أنا؟ مش مظلوظ هالحكي. ما معي خير». أما من اعترف، فقد تصرّف على قاعدة «إنو هاي القصة صار إلها زمان» (ربما اعتقد أنها تسقط بالتقادم)، على أنه يؤكّد أن ذمته «نضيقة»، مع إضافة «بتحداكي إذا علي شي لمؤسسة الكهرباء». لكن، متى أصبحت

هذه الذمّة بيضاء؟ قبل استدعاء النائب العام المالي أم بعده؟ قبل أن نبدأ بحكايا المخالفين «الظرفاء»، يمكن حسم أمر اللاأثمة الأولى التي تضم ثلاثة عشر سياسياً «مكسورين» على فاتورة الكهرباء، استناداً إلى مصادر قضائية. فقد اعتبرت الأخيرة أن اثني عشر سياسياً دفعوا مستحقّاتهم للمؤسسة بعد الاستدعاء. فيما بقي سياسي واحد، وهو النائب عاصم قانصو صاحب الفاتورة الأشهر، الذي «طلب مهلة لتسوية ملفه». أما اللاأثمة الثانية، فلم «بحن دورها بعد ولم يدفع أحد بعد»، وإن كان القاضي إبراهيم يتخوّف من «قصة الحصانة». يعني ماذا لو لم يدفع أحد المخالفين، وهو نائب، كيف سيتصرّف القاضي حينها في ظل وجود الحصانة؟

أطرف تعليق كان عندما سألنا النائب عبد اللطيف الزين، صاحب فاتورة الـ 21 مليون ليرة، عما إذا كان قد سدّد أم لا، فكان جوابه «مين أنا؟ عبد اللطيف الزين عليي لمؤسسة الكهرباء؟ ما معي خير. وأصلاً لا

استحقاق للمؤسسة علي». أما النائب كامل الرفاعي، فقد كان جوابه جاهزاً بسرعة البرق، فلم يكّد السؤال ينتهي حتى بادر بالقول «أنا محمد كامل محمد الرفاعي، والفاتورة هي باسم محمد علي محمد الرفاعي، أسألو مؤسسة الكهرباء عن هذا اللغط». من جهته، بادر النائب عاصم قانصو إلى تصحيح قيمة الفاتورة. يعني «مش 671 مليون ليرة، إنما 276 مليون ليرة، وعامل مخالفات من إيام عبدالله معوض (مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان سابقاً)». يستغرب وجود اسمه في اللاأثمة، وخصوصاً في «ظلّ وجود الشيكات التي دافعه»، وهو يعتزم «رفع دعوى على المؤسسة». وأكثر ما يضحك صاحب الملايين أن هناك «فاتورة قيمتها 51 مليون ليرة، من وقت ما شفقتها وبسال حالي إذا كاين عندي مصنع نووي وناسي أمرو». أما الوزير غازي زعيتر، فقد دفع مبلغ الـ 11 مليون ليرة (من زمان، وخصوصاً أنها قصة قديمة من إيام انتخابات العام 1996). وإن ينفي الوزير أن يكون قد دفع «الآن»، إلا أنه لا يزال مستغرباً قيمة الفاتورة عن ثلاثة أشهر فقط، مرجحاً أن يكون البعض «علّق على الخط» في حينها. بالنسبة للنائب السابق ناصر قنديل، فقد دسّ اسمه «بالغلط»، فالمبلغ المتراكم «هو بحق شخص كان قد استأجر بيتي، وهي فواتير قديمة وقد سوّينا الأمور... ويعطمكن الحج والناس راجعة». تبقى قصة النائب محمد قباني، وهي التي تتعلّق بقصة المستأجر الشهير في أرضه والذي تظاهر إحدى المرات بالموت، من أجل التخلّص من

نادي ملحم بركات

على ما يبدو، لم تطع اللاأثمة السياسيين وحدهم، فقد حجز الضمانون أيضاً مكانهم فيها ومنهم الموسيقار ملحم بركات، الذي يدين لمؤسسة كهرباء لبنان بسبعة ملايين ليرة لبنانية. غير أنه على عكس السياسيين، كان الوحيد - ربما - الذي امتنع بضمّنه. وبطرافة، استرجع قصة النادي الذي كان يملكه في الثمانينات، «والذي اضطررت إلى إقصائه، غير أنني عندما أقفلته نسيت ساعة الكهرباء شفاله. وبعد فترة عندما تبهرت لذلك، حكيت مع احدهم بالمؤسسة وقال إنو رح يسوي لي وضعي، بس لاسف مات الزامي وضعّ المعداد شفاله وما حداردّ عليّ خير لشفّت اسمي باللائمة».

دين عام

عروض إصدار اليوروبوندرز: عمليات استبدال وسندات

دولار ويفترض أن يغطّي الإصدار قيمة الفوائد المستحقة على السند والعلاوة أيضاً. أما بالنسبة للسندات الجديدة، فإن سبب إصدارها يتعلق بحاجة الدولة إلى سيولة فورية، بقيمة 1,3 مليار دولار. العرض التمهيدي الذي قدّمته المصارف المديرة للإصدار يشمل الاكتتاب بإصدار سندات جديدة تتراوح أجالها بين 9 سنوات و13 سنة و20 سنة. الخيارات الثلاثة مطروحة جميعها على طاوله المصارف والصناديق الاستثمارية والشركات المالية، لكن القرار النهائي

بإصدار سندات دين جديدة بقيمة إجمالية تبلغ 1,3 مليار دولار، والثانية تتعلّق باستبدال مسبق لشريحة قيمتها 750 مليون دولار وتستحق في كانون الثاني 2016. مدير الإصدار قدّموا نيابة عن وزارة المال عرضاً يتضمن استبدال السندات التي تستحق في كانون الثاني 2016 بزيادة 1% عن القيمة السوقية لكل سند، أي أن حاملي هذه السندات سيحصلون على تعويض عن فترة الاستبدال المبكر بقيمة دولار واحد على كل سند يستبدل باستحقاق جديد تكون آجاله

مطلوبة ههنا. ما معي خير». أما من اعترف، فقد تصرّف على قاعدة «إنو هاي القصة صار إلها زمان» (ربما اعتقد أنها تسقط بالتقادم)، على أنه يؤكّد أن ذمته «نضيقة»، مع إضافة «بتحداكي إذا علي شي لمؤسسة الكهرباء». لكن، متى أصبحت

محمد وهبة

قالت مصادر مصرفية مطلعة إن المصارف الأربعة: «فرنسبنك»، «سوسيتيه جنرال في لبنان»، «سيتي بنك» و«ستاندرد تشارتر»، التي كلّفها وزارة المال بإدارة إصدار سندات دين بالعملات الأجنبية، قيمتها الإجمالية تبلغ 2,05 مليار دولار، بدأت صباح أمس جولاتها التمهيدية على المصارف وصناديق الاستثمار والشركات المعنية بالاكتتاب. الإصدار الجديد المعروض ينقسم إلى شريحتين: الأولى تتعلّق

انطلقت أمس المرحلة التمهيدية لإصدار سندات دين بالعملات الأجنبية «يوروبوندرز»، بقيمة تبلغ 2.1 مليار دولار. تلقى المكتتبون المحتملون عروضاً تتضمن استبدال وشراء سندات جديدة تتراوح آجالها بين 9 سنوات و20 سنة. المفاوضات ستصل خلال اليومين المقبلين إلى مرحلة تحديد سعر الفائدة على ضوء التطوّرات السياسية التي تستعمل كورقة ضغط لزيادة تكاليف هذا الدين

أنا محمد كامل الرفاعي «مش» محمد علي الرفاعي